الأنباء
السبت 28 سبتمبر 2013

حزب الله يضع "14 آذار" أمام خيارين: حكومة جامعة أو بقاء تصريف الأعمال

سليمان إلى السعودية الثلاثاء للقاء خادم الحرمين والحريري وسلام لجنبلاط: حكومة 3 ثمانيات وإلا فليفتشوا عن غيري

رئيس البرلمان نبيه بري مستقبلا رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة في عين التينة (محمود الطويل)

في رد حاسم على موقف النائب وليد جنبلاط الداعي لحكومة من 24 وزيرا، موزعين على أساس تسعة وزراء لقوى 8 آذار ومثلهم لـ 14 آذار يضاف اليهم ستة وزراء موزعين بالتساوي بين الرئيس ميشال سليمان والرئيس تمام سلام والنائب وليد جنبلاط، قال الرئيس المكلف عبر مصادره، انه لن يقبل بحكومة إلا بصيغة الثلاث ثمانيات (8 وزراء لـ 8 آذار و8 لـ 14 آذار و6 وزراء للوسطيين) أي للرئيس سليمان والرئيس سلام والنائب جنبلاط.

وأضاف سلام لـ «السفير» بلسان مصادره: وإذا لم يعجبهم موقفي هذا فليفتشوا عن غيري، اذا كان هناك من يريد السير بالثلث المعطل.

وقد تتبلور الصورة الحكومية أكثر، مع عودة الرئيس ميشال سليمان أمس من الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، لاحظت أوساط سياسية في بيروت لـ «الأنباء» ان الرئيس سليمان غادر نيويورك قبل وصول وزير الخارجية السورية وليد المعلم اليها.

وتمنى سليمان في تصريح لهيئة الاذاعة البريطانية (بي. بي.سي) على حزب الله ان يعيد مقاتليه من سورية في أسرع وقت.

وأطل الرئيس اللبناني من تلفزيون لبنان مساء أمس، متحدثا عن لقاءاته واتصالاته مع رؤساء الدول في عاصمة الأمم المتحدة.

وعلمت «الأنباء» ان الرئيس سليمان سيزور المملكة العربية السعودية ليوم واحد الثلاثاء المقبل، حيث سيلتقي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز الذي سيقيم مأدبة تكريمية على شرفه.

الوزير باسيل يدعو لإخراج النازحين السوريين من لبنان ويشبه نزوحهم بنزوح المكسيكيين إلى الولايات المتحدة!

وضمن برنامج الزيارة، لقاء بين الرئيس سليمان ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري.

أما بالنسبة لزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة فقد علمت «الأنباء» أنها أرجئت بانتظار ابلال رئيس الدولة الشيخ خليفة من وعكة صحية ألمت به.

وعلمت «الأنباء» أن زيارة سليمان الى السعودية تتناول جملة أمور ذات اهتمام مشترك وعلى رأسها دعم صندوق مساعدة النازحين السوريين في لبنان، عبر تخفيف أعبائهم عن لبنان، وآخر تطورات الأزمة السورية، وانعكاساتها على الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان، وخصوصا معوقات تشكيل الحكومة، ومحاولات البعض مد الفراغ الحكومي الى الاستحقاق الرئاسي في الربيع المقبل.

في هذا الوقت، دعا وزير الطاقة جبران باسيل، عضو تكتل الاصلاح والتغيير في مؤتمر صحافي عقده أمس الى اخراج السوريين النازحين من لبنان وإعادتهم الى بلدهم. كما طالب بوقف تدفق النازحين السوريين وقال ان هذه مسؤولية وزارة الداخلية والأمن العام.

وقال ان المواطن السوري العادي لا يتعدى مدخوله السنوي الثلاثة آلاف دولار، ونحن نقدم له مثل هذا المبلغ على تعليم أبنائه فقط، ونبحث لهم عن مصادر تمويل، ما أفضى الى نوع من «النزوح الاقتصادي» كما نزوح المكسيكيين الى الولايات المتحدة بسبب الظروف المعيشية والحياتية.

وفي غمز من قناة الرئيس سليمان والجهود التي بذلها ويبذلها لتخفيف أعباء النازحين عن لبنان، اعتبر باسيل اننا كمن ندعو السوريين الى لبنان لأننا نشتغل لتأمين التحويل لكم، غير السكن واللباس والغذاء والخدمات الحياتية المدعومة من الدولة، كالكهرباء التي نشتريها من سورية فيستهلكها النازحون السوريون في لبنان بالمجان.

وقال: هذه السياسة الرسمية اللبنانية تشجع النزوح السوري الى لبنان على حد قول باسيل، اننا نطالب بالتمويل الدولي لتحسين ظروف النازحين السوريين في لبنان.

بدوره، قال الخبير الاقتصادي ايلي يشوعي: نسمع عن مساعدات لكننا لم نر الكثير من المال يقدم للنازحين، او حتى في الدول المجاورة، وربما ان الدول الغربية مازالت تحت وطأة ازمتها المالية. ولاحظ ان 25٪ من سكان لبنان الآن نازحون سوريون بينهم 15٪ فقط ميسورون. وبالعودة الى المسألة الحكومية وصف الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله حكومة الأمر الواقع التي تتحدث عنها 14 اذار بانها في الواقع حكومة الهدم والتخريب.

وأشار الى ان فريق 14 آذار يعاني من الارباك في خياراته المحلية والإقليمية، وشدد قاسم على ان هناك خيارين لتشكيل الحكومة فإما حكومة وحدة وطنية وإما بقاء حكومة تصريف الأعمال الى ما شاء الله.

● بيروت ـ عمر حبنجر

المهاجرون اللبنانيون على المركب في اللحظات الأخيرة قبل الغرق

فقدان 20 لبنانياً غرق مركبهم بين إندونيسيا وأستراليا

بيروت: غرق نحو عشرين مواطنا لبنانيا من قرية عكارية بينهم نساء واطفال خلال انتقالهم بحرا على مركب من اندونيسيا باتجاه سواحل استراليا وعلى متنه 80 شخصا.

رئيس بلدية قبعيت احمد درويش أكد فقدان حسين احمد خضر مع زوجته وأولادهما الثمانية وأسعد علي اسعد مع زوجته واولادهما الثلاثة.

ونقلت اذاعة صوت لبنان عن والد احد الناجين ابراهيم عبدالوهاب ان قبطان المركب امضى ستة ايام وهو يدور بهم في عرض البحر، واثناء اعادتهم الى اندونيسيا غرقت السفينة وقد توفيت زوجته.

المحكمة الدولية تشكو تباطؤ وزارة الاتصالات في الاستجابة لطلباتها

بيروت: نشرت في بيروت وثائق تشير الى تأخير متعمد من قبل وزارة الاتصالات لطلبات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، بما اعاق عملها واخره.

ونقلت «النهار» عن مسؤولين في المحكمة تخوفهم من حصول اعمال مشابهة، لانهم لا يملكون اجوبة عن الاسباب التي دفعت وزير الاتصالات نقولا صحناوي المحسوب على التيار العوني الى عدم التعاون.

وكان صدر عن المحكمة الدولية طلب مساعدة من الحكومة اللبنانية للحصول على معلومات بحلول 19 اغسطس، وقد احال القاضي سمير حمود النائب العام التمييزي بالوكالة، الطلب الى وزير الاتصالات في اليوم نفسه، اي في 30 يوليو 2013 لكن كتاب الطلب لم يقترن بتوقيع صحناوي الا في 12 سبتمبر، واحيل الى المديرية العامة للاستثمار في 17 سبتمبر، اي بعد انقضاء شهر كامل على التاريخ المحدد للحصول على المعلومات.

وتناولت الصحيفة طلبات اخرى تقدمت بها المحكمة الى وزارة الاتصالات التي يشغلها الوزير العوني صحناوي بلا طائل.

أخبار وأسرار لبنانية

● **عين الرئيس على وزارة الخارجية:** الرئيس ميشال سليمان يريد في الحكومة الجديدة ان تكون وزارة الخارجية في عهدته بسبب طبيعة المرحلة المقبلة التي تفرض على لبنان مواكبة التطورات الدولية والاقليمية الخاصة بالأزمة السورية.

● **جنبلاط يدرس امكانية عود ميقاتي:** في حال اعتذار الرئيس المكلف تمام سلام بعد وصوله الى طريق مسدود، فإن النائب وليد جنبلاط يدرس امكانية العودة الى تسمية الرئيس نجيب ميقاتي.

(نقل زوار سلام عنه انه لن يقبل بأن يسير الا بصيغة حكومة الثلاث ثمانيات. وقال: «إذا كان هناك من يريد السير بحكومة الثلث المعطل، فعليهم ان يفتشوا عن غيري، أما أنا فمازلت متمسكا بالحكومة التي أراها جامعة من وجهة نظري، مهما كان الثمن»).

● **سلام يرشح محمد المشنوق:** بعدما أيقن الرئيس المكلف تمام سلام أنه لن يكون له الا وزير واحد سني في حكومة الـ 24 وزيرا، فقد سمى «محمد المشنوق» احد ابرز المقربين منه ويريده وزيرا للتربية والتعليم العالي.

● **الجميل إلى الجنوب:** يقوم الرئيس أمين الجميل بزيارة الى الجنوب قريبا سبق ان وضع الرئيس نبيه بري في أجوائها ونال منه التقدير والتشجيع، وهذه الزيارة تأتي في سياق سياسة جديدة باشرها حزب الكتائب منذ شهرين يتمايز فيها عن حلفائه في قوى 14 آذار وتأخذه الى موقع وسطي.

● **نشاط على خط الرابية ـ بنشعي:** خلص سياسيون ناشطون على خط الرابية ـ بنشعي الى ان المشكلة الفعلية ليست بين العماد ميشال عون والنائب سليمان فرنجية وانما بين فرنجية والوزير جبران باسيل لأسباب شخصية و«شمالية».

● **موقف سليمان من حوار بري:** كرة الحوار والدعوة الى استئنافه وضعها الثنائي الشيعي، الرئيس بري من خلال مبادرته الخمسية والسيد حسن نصرالله من خلال اطلالته الأخيرة في ملعب الرئيس ميشال سليمان، فما موقفه؟!

تنقل مصادر وزارية عن مقربين من رئيس الجمهورية قولهم انه كان ولايزال السبّاق في الدعوة الى الحوار الذي لا غنى عنه لاستيعاب الارتدادات السلبية للتأزم في سورية على الساحة اللبنانية، وتؤكد انه يؤيد في المبدأ الدعوة التي أطلقها رئيس المجلس النيابي نبيه بري لمعاودة الحوار لكنه يرى في المقابل ان هناك ضرورة لاستئنافه من حيث انتهت اليه الجلسات السابقة، وخصوصا الجلسة التي أجمع فيها المشاركون على دعمهم وتأييدهم «إعلان بعبدا».

وتضيف المصادر ان سليمان يتريث في الدعوة الى الحوار ما لم يعلن جميع الأطراف المعنية تمسكها بإعلان بعبدا لأنه «من غير الجائز ان يستأنف الحوار على أساس اعادة النظر فيه وصولا لتفاهم حول اعلان جديد».

وبكلام آخر، تعتقد المصادر انه لا مجال لمعاودة الحوار من أجل فتح حوار جديد حول «اعلان بعبدا» بدلا من ان يصار الى تكريسه لمرة اخيرة، وتقول ان رئيس الجمهورية هو صاحب الدعوة لاستئنافه وهو ينتظر حاليا خلاصة الجوجلة التي سيتوصل اليها الرئيس بري في ضوء ما حققه الوفد النيابي المنتمي الى كتلته في جولاته التشاورية على الكتل النيابية.

الجميل لـ «الأنباء»: أمن الضاحية بيد ضباط مقربين من حزب الله ولن نشارك في حكومة تتبنى ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة

سامي الجميل

حزب الله مرتاح لحكومة تصريف الأعمال ولديه محامي دفاع اسمه وزير الخارجية

حمل النائب عن حزب الكتائب سامي الجميل حزب الله مسؤولية عدم تشكيل حكومة جديدة في لبنان، ورأى ان الحزب لا يريد حكومة وان اي كلام في هذا المجال هو مضيعة للوقت، مشيرا الى مرور اكثر من خمسة اشهر على تكليف الرئيس تمام سلام ولم تشكل حتى اليوم الحكومة، وأكد ان رئيس الجمهورية والرئيس المكلف وأي أحد آخر ليسوا على استعداد لمواجهة حزب الله بحكومة أمر واقع، وسأل ما اذا كان بإمكان رئيس الجمهورية الاقدام على تشكيل حكومة أمر واقع رغما عن ارادة حزب الله، ورأى ان الرئيسين سليمان وسلام متريثان ولم يقدما على هذه الخطوة لأن الجميع يدرك ان حزب الله لديه قدرات لايذاء لبنان واللبنانيين ويتصرف بطريقة غير منطقية، كما فعل في 7 أيار، لافتا الى ان اي خطوة باتجاه تشكيل الحكومة تكون غير منسقة مع حزب الله قد تؤدي الى ردة فعل عنده. ورأى النائب الجميل في تصريح لـ «الأنباء» أن كلام السيد حسن نصرالله الاخير حيال تشكيل الحكومة ايجابي، انما الكلام شيء والتطبيق شيء آخر، مشيرا الى ضرورة الاسراع في التأليف لان لبنان لم يعد يحتمل تأجيل الملفات الأمنية والاقتصادية والحياتية، معربا عن اعتقاده ان حزب الله مرتاح لواقع حكومة تصريف الاعمال لأنه يسرح ويمرح دون رقيب في ظل حكومة موالية له مائة بالمائة، معتبرا ان كل ما يدور من احاديث حول موضوع تشكيل الحكومة هو مسرحية وكلام فارغ وان احجامه عن الادلاء بأي موقف بهذا الخصوص يتعلق بالاسباب المذكورة ومضيعة للوقت، واكد ان العقدة معروفة اين هي، وقال ان حزب الله مرتاح في ظل حكومة تصريف الاعمال لانه ممسك بها ويتصرف كما يشاء ولديه محامي دفاع اسمه وزير الخارجية يعمل وفق ما يمليه عليه الحزب وحليفه المسيحي لديه عشر وزارات تعمل من دون رقيب او محاسبة، مشيرا الى انه وفي ظل هذا الواقع المرير والمؤسف فإنه لا اسباب تدعو حزب الله الى تغيير حكومي. واعتبر النائب الجميل ردا على سؤال ان المشكلة ليست في القوى التي ستتشكل منها الحكومة لان ذلك ليس مهما حتى لو اخذ حزب الله 30 وزيرا، انما المهم ما برنامجها وماذا ستفعل، وسأل هل ستأتي حكومة جديدة لتقسم اللبنانيين اكثر مما هم مقسمون، ورأى ان على الحكومة المقبلة حماية لبنان من الصراع السوري باعتمادها اعلان بعبدا كبيان وزاري، لافتا الى انه في حال رفض حزب الله اعلان بعبدا للحكومة المفترضة فهذا يعني ان لا حكومة، واشار الى ان اعلان بعبدا يعني حياد لبنان عن الازمة السورية وهو يشكل الحد الفاصل ونقطة الوسط بين الافرقاء السياسيين، مشددا على ان حزب الكتائب لن يشارك في حكومة تعتمد ثلاثية الجيش والشعب والمقاومة وهو أمر محسوم بالنسبة له. وفي الشأن المتصل بانتشار القوى الأمنية الرسمية في الضاحية الجنوبية رحب النائب الجميل بهذه الخطوة، معتبرا اياها خطوة اولية وضرورية وبداية جيدة يجب ان تستكمل بخطوات اخرى لتطبيق سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية، لافتا الى وجود وضع شاذ في بعض المناطق اللبنانية التي هي خارج سيطرة الدولة، ورأى ان انتشار القوى الأمنية المشتركة في الضاحية الجنوبية لا يجوز اعتباره انتصارا وطنيا بل هو اقل الواجب، مبديا شكوكه حول طريقة تنفيذ هذه الخطة، مشيرا الى ان القوى الأمنية الشرعية لم تتسلم كل الأمن في الضاحية الجنوبية بل جزأ منه، مبديا تخوفه من ان تكون الدولة كبش محرقة في حال حصول امر ما تُحمل فيه المسؤولية للقوى ان هذه الدولة سقطت. وردا على سؤال رأى النائب الجميل ان دخول القوى الأمنية الشرعية الى الضاحية الجنوبية خطوة معنوية بالنسبة الى حزب الله الذي بدأ يعاني من نقمة الناس بسبب ممارسته للأمن الذاتي، وللخروج من هذا المأزق سلّم الأمن للجيش اللبناني لكن تحت اشرافه، مؤكدا ان الضباط الذين تسلموا الملف مقربون من حزب الله، معتبرا ان حزب الله استبدل نفسه بالقوى الأمنية فبدل ان يقيم هو الحواجز تولى الجيش القيام بهذه المهمة، وأشار الى ان دخول الشرعية الى الضاحية الجنوبية سببه ردة فعل أهالي المنطقة واللبنانيين بشكل عام على موضوع الأمن الذاتي الذي أخذ به حزب الله، معربا عن اعتقاده أن أهالي الضاحية سيلمسون الفرق بين ان تكون الدولة موجودة بعد عشرين عاما وان تتسلم الميليشيات الأمن، لافتا الى ان المواطن سيعيش التجربتين وسيرتاح للقوى الأمنية الرسمية، متسائلا: كيف يمكن التعايش بين سلاحين، سلاح حزب الله والسلاح الشرعي، ورأى انه لا بد للقوى الشرعية ان تسيطر وحدها على كل السلاح ويكون بيدها وحدها.

● بيروت ـ اثحاد درويش

تحليل إخباري

خطورة تعطيل النصاب

في القوانين الدستورية والقوانين العادية التي تنظم عمل مؤسسات الدولة واجهزتها، مخارج موضوعية لتلافي الفراغ، او التعطيل، من جراء عدم اكتمال النصاب للجلسات التي تنطلق منها القرارات التشريعية او التعيينات، او الانتخاب، وفي بعض الاحيان ينتظر سير العمل في الوحدات التنفيذية او حتى التشريعية في اجتماعات تعتمد طريقة «بمن حضر» خوفا من الفراغ، او تلافيا لمحددات زمنية لا يمن تأجيلها، او القفز قوفها. يعاني لبنان من خلل يتعلق بحسن سير الانتظام العام للدولة، ناتج عن عدم احترام اصول العمل المؤسساتي عن طريق اتخاذ مواقف سلبية من المشاركة، او المقاطعة، وهاتان الوضعيتان لهما اهمية استثنائية في لبنان، لكون النظام برمته مبنيا على ديموقراطية توافقية لها حسناتها في بعض الاحيان، الا انها مليئة بالسلبية في معظم الاحيان، لاسيما اذا ما كان الامر يتعلق بالبرلمان. للمرة الخامسة على التوالي تتعطل الجلسة العامة لمجلس النواب التي كانت مقررة الاثنين الماضي لعدم اكتمال النصاب، والسبب اعتراض على جدول اعمال وضعه رئيس المجلس نبيه بري، فيه تخمة من العناوين، لا ترى قوى 14 آذار ان مناقشتها ضرورية في ظل غياب حكومة اصيلة، او في وجود حكومة تصريف اعمال، كما هو عليه الامر اليوم، علما ان جدول الاعمال تم اقراره من هيئة مكتب المجلس التي ينتمي معظم اعضائها الى هذه القوى. سبق لقوى 8 آذار ان مارست الاستبداد التشريعي عندما عطلت جلسات مجلس النواب في الاعوام 2007 و2008 للهروب من اقرار قوانين تتعلق بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، ولتفويت الفرصة على قوى 14 آذار انتخاب رئيس جمهورية مقرب منها، لان الدستور ينص على انتخاب الرئيس من اعضاء مجلس النواب بأكثرية الثلثين في الدورة الاولى، وبأكثرية النصف + واحد في الدورة الثانية، طبعا اذا ما كان نصاب الجلسة قائما، وحصل الفراغ في رئاسة الدولة استمر سبعة اشهر، الى ان حصل اتفاق الدوحة في 20 مايو 2008، وانتخب الرئيس ميشال سليمان بالاجماع في 25 منه.

اعتماد السلبية في تناول القضايا المصيرية ـ خصوصا عندما يتعلق الامر بالسلطة التشريعية، التي تعتبر ام السلطات في الانظمة الديموقراطية ـ له اخطاره الواسعة ـ لانه يؤشر الى شيء من التفكك في جسد الامة، لان البرلمان يمثل هذه الامة، وفقا للدستور، كما ان الخلل عندما يصيب السلطة «الأم» ينسحب حكما على السلطات الاخرى التنفيذية بمؤسساتها المختلفة، وعلى السلطة القضائية، التي تتكفل بحماية القانون وتطبيقه.

الاوساط السياسية المحايدة المتابعة للموضوع تلقي باللائمة على المعطلين، والى اي فريق انتموا، بحيث ان الانعكاسات السلبية لتعطيل الجلسات التشريعية اكبر بكثير من ارتدادات المناقشة داخل المجلس، اما القرارات فلا يمكن ان تمر في الجلسة من دون موافقة قوى 14 آذار لانها تشكل اكثرية، يمكن لها ان توافق على ما تراه مناسبا من جدول الاعمال وترفض الباقي، وقوى 8 آذار مرتاحة الى التعطيل من الناحية الموضوعية، لانها لا تستطيع ان تمرر ما يناسبها في الجلسات التشريعية، خصوصا ان حليفها الاساسي العماد ميشال عون يقاطع حضور الجلسات منذ البداية. ليس الهدف تحميل قوى 14 آذار مسؤولية التعطيل، ولكن تذكيرها بأنها «ام الصبي» التي عليها ان تتحمل اكثر من غيرها، للحفاظ على سلامة البلاد، وانتظام عمل المؤسسات فيها، لان سياسة المناكفة ليست في صالحها، لانها تضر بتماسك مؤسسات الدولة، ومشروع بناء الدولة، هو البرنامج السياسي المعلن لهذه القوى. والاوساط المحايدة ترى ان خطورة كبيرة تنطوي عليها سياسة تعطيل الجلسات التشريعية، وفي مؤسسات السلطة التنفيذية الاخرى، سيما ان البلاد امام استحقاقات دستورية مفصلية تحتاج الى جلسات يتوافر فيها نصاب، ليس اقلها انتخاب رئيس جمهورية جديد في الربيع القادم، واقرار موازنة معطلة منذ العام 2005، ومنح الثقة للحكومة الجديدة لمناقشة بيانها الوزاري بعد ولادتها المنتظرة مطلع الشهر القادم.

ان الاعتداد بالصلاحيات الدستورية لهذه المؤسسة ـ او الرئاسة ـ او تلك لا تكفي لتبرير خطورة التعطيل، لان هذا التعطيل يأكل من زاد كل الصلاحيات الممنوحة للمراكز القيادية في الدولة، وينقض على مصالح الشعب، فلسفة وجود القانون الدستوري مبنية بالاساس على كون هذا القانون وجد لحماية مصالح الامة. ان تعميم سياسة التعطيل خطيرة في هذه المرحلة، واكثر من اي وقت مضى، لانها قد تؤدي الى تفكك المجتمع، وتفكك الدولة، والاوضاع المتوترة في المحيط قد تساعد على تعميم ثقافة الابتعاد، نظرا للتباين الواسع بين القوى السياسية.

● بيروت: د.ناصر زيدان